او مكسور ما قبلها كيقري مضارع اقرا او مضموم ما قبلها كيوضو مضارع وضؤ
يعني نظف **قوله** فهو ابدال قياسي يعني لكون الهمزة ساكنة تحذف
حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي
بان يكون هناك قاعدة تبدل الهمزة في كل موضع تحققت القاعدة فيه
سوا كان ذلك الموضع مما ابدل العرب فيه بعينه او كان مشابها لما ابدل
العرب فيه فابدال العرب قياسي لانه يقاس عليه وابدال غير العرب
قياسي لانه مقيس على ابدال العرب خافهمه واحفظه قال الجاربردي
فان كانت ساكنة فتبدل بحرف حركة ما قبلها يعني ان كانت قبلها فتحة
قلبت الفا وان كانت كسرة قلبت يا وان كانت ضمة قلبت واوا سوا كانت
الهمزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمة واحدة كما في راس
وبير وسوت او في كلمتين كما في قوله الى الهدى ايتنا وكما في قوله
الذي ايتمن وقوله تعالى يقول ائذن لي ثم قال في الهمزة المتحركة
وان كان قبلها متحرك واقسامه تسعة لان الهمزة اما مفتوحة او مكسورة
او مضمومة وعلى التقادير ما قبلها اما مفتوح او مكسور او مضموم
والثلاثة في الثلاثة تسعة والقياس فيها ان تجعل بين بين لان فيه تخفيفا
للهمزة مع بقية من اثارها فيكون دليلا على ان اصل الكلمة الهمزة لكن في
حالتين منها لا يمكن جعلها بين بين وذلك اذا كانت مفتوحة وما
قبلها مضموم نحو مؤجل او مكسور نحو مائة لانهم لو جعلوها بين بين
المشهور تقرب من الالف وقبلها الضمة او الكسرة وهو مستكره
انتهى **قوله** شاذا انما كان شاذا لكونها متحركة **قوله** ويجوز مع
الجازم الاثبات اي للحرف المبدل ويكون الجزم بسكون مقدر **قوله**
بنا على الاعتداد بالعارض وعدمه التعليل على اللف والنشر الغير
المرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات
ويمكن ان تجعل نكتة عدم الترتيب اتصال احدى العلتين بمعلولها اذ لو
رتبه لانفصلت علة كل منهما وتقوية الذهن بتمرينه وامتحانه في

رد كل علة لمعلولها فليتامل ويجوز ان يكون على الترتيب يعني ثمن حذف
وهو الاكثر نظرا الى ان الاخر حرف علة والجازم اثر في حذفه ولم يعتد
بعارض كونه بدلا من حرف صحيح وهو الهمزة ومن اثبت اعتد بعارض
الابدال ونظر الى ان الاصل حرف صحيح ولا اثر للجازم فيه **قوله** وهو
الاكثر اي عدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثر
وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب
غيره الى ان الحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة لتخفيفها
فصــــل قوله تقدر الحركات الخ لما فرغ من بيان ما يظهر من الاعراب
حرفا كان او حركة شرع في بيان ما يقدر منه وكلامه يفهم ان الحروف
لا تقدر مع انها تقدر للتعذر او الاستثقال وانما اقتصر المصنف في بيان
ما يقدر اعرابه كلا او بعضا تعذرا او استثقالا على المعرب بالحركات
لانه المشهور في كلامهم فتقدر الحروف للاستثقال في الاسما الستة
اذا كانت مضافة الى كلمة اولها ساكن نحو قام ابو الحسن ورايت ابا الحسن
ومررت بابي الحسن وتقدر الالف في المثنى اذا اضيف الى كلمة اولها
ساكن نحو جا صالحا القوم وتقدر الواو والياء في جمع المذكر السالم وما
حمل عليه اذا اضيف الى كلمة اولها ساكن نحو جا صالحوا القوم ورايت
صالحي القوم ومررت بصالحي القوم ونحو ولا ياتل اولوا الفضل منكم والسعة
ان يوتوا اولي القربى ان في ذلك لذكرى لاولي الالباب قال بعضهم
وضابطه اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا قال نخرج نحو مصطفوا
القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا انتهى
اي لان حرف اعرابهما يحرك للساكنين ولا يحذف لعدم ما يدل
عليه واما المثنى المرفوع فيحذف حرف الاعراب لدلالة الفتحة عليه
ويكون اعرابه مقدرا وتقدر الواو فقط في الجمع المذكور اذا اضيف
الى يا المتكلم نحو جا مسلمي اصله بعد الاضافة مسلموي اجتمعت
الواو واليا والسابق منهما ساكن فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا

Copyright © King Saud University